قوله ثيب اي بلغت سن الثيوبة وهي ثلاثون سنة كما في الدسوقي

قوله ذات الحال اي الشهيرة اي بحيث لو عقد عليها بالاذن لم يجب عليه البحث عن حالها

قوله من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها فالمراد بالايم الثيب لما جاء مفسرا من رواية مسلم الثيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن والفرق بينهما ان الحياء قايم في البكر والثيب قد يزول منها

قوله ولا تنكح امرأة ذات الحال الا باذن وليها او وكيله لما تقدم ان الولي شرط في صحة العقد ولا خلاف في ذلك عندنا واختلف هل ذلك تعبد او مخافة ما يلحق الولي من المعرة لانها قد توقع نفسها في غير كفو لو عقدت على نفسها او باذن ذي الراي من اهلها او السلطان ج قال في التهذيب قال مالك وقول عمر لا تنكح المراة الا باذن وليها او ذي الراي من اهلها او السلطان نذ والراي من اهلها الرجل من العشيرة او العم او المولى وقال ابن نافع هو الرجل ذو الصلاح والفضل واختلف في معنى ذي الراي فقيل هو الرجل ذو الصلاح والفضل وقيل هو الوجيه الذي له راي ومن يرجع اليه في الامور ومن هذا علم ان قول الشيخ كالرجل من عشيرتها تفسير لذي الراي من اهلها

وقوله او السلطان معطوف على ذي الراي فاو للتنويع لا للتخيير ولا يكون الحاكم وليا في النكاح حتى يثبت عنده اربعة عشر فصلا ذكرناها في الاصل وانما قيدنا المراة في كلامه بذات الجمال لقوله

وقد اختلف في الدنية وهي التي لا يرغب فيها لكونها ليست ذات جمال ولا مال ولا قدر ولا حال كالسوداء الفقيرة والمسلمانية والتي تساله الناس على الديار ونحوها هل لها ان تولي اجنبيا وهو من له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال ابن القاسم يجوز لها ان توليه ابتداء وصرح بمشهوريته وقال اشهب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل يتكلم على مراتب الاولياء بالنسبة للثيب فقال

قوله والابن اولى بتزويج امه من الاب اي من ابيها على المشهور لانه اقوى العصبة بدليل انه احق بها في موالي موليها من الاب واولى بالصلاة عليها منه وان الاب يكون معه صاحب فرض وابن الابن وان سفل مثل الابن في ذلك

قوله والاب اولى من الاخ الشقيق او الاب لان الاخ يدلي بالاب والاب يجبه عن الميراث والحاجب اقوى من المحجوب والاخ الشقيق يقدم على الذي للاب كما في الميراث على المشهور ولا مدخل للذي للام هنا ولو اقتصر على قوله ومن قرب من العصبة فهو احق لكفى ومعنى احق على جهة الاولوية بدليل قوله وان زوجها البعيد كالعم مع وجود الاقرب الخاص كالاخ معنى ذلك التزويج وان كان لا يجوز الاقدام عليه ابتداء بشرط ان يزوجها بكفو ولم يكن الخاص مجبرا اما ان زوجها بغير كفو فانه يرده فان لم يرده رفعت ذلك الى الامام على المشهور وان زوجها مع وجود المجبر فسخ على المشهور اللخمي وهذا في ذات القدر واما الدنية فيمضي قولا واحدا وفهم من كلامه ان المتساويين احري في امضايه

قوله والوصي الذكر ان يزوج الطفل الذكر الذي في ولايته اي له جبره على التزويج كالاب بهرام الاخلاف في جبر الاب الولد الصغير وهو مقيد بما اذا كان فيه غبطة كنكاحه من المراة الموسرة والوصي كالاب على مذهب المدونة وقيدنا الوصي بالذكر لان المراة اذا كانت وصية فانها لا تعقد على ظاهر المدونة بل توكل غيرها من الرجال وسواء كان وليها او غيره على المشهور وعن ابن حبيب لها ان تعقد نكاح الذكر وهو ظاهر قول الشيخ بعد ولا تعقد امراة نكاح امراة ولا يزوج الوصي الصغيرة الا ان يامره الاب بانكاحها عبد الوهاب هذا اذا عين الاب الزوج

قوله ومن قرب من العصبة كحفيد احق اي فان لم يكن لها ابن فاخوها ثم ابنه وان سفل ثم الجد الاب ثم ابنه وان سفل ثم الجد ابو ابي الجد فيما يظهر فهما يقدم عليهما فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم وابن سفل ثم عم الاب فابنه ثم عم الجد كذلك صعودا وهبوطا وكما ان الاخ الشقيق يقدم على الاخ للاب كذلك ابن العم الشقيق على ابن العم للاب وكعم الشقيق على عم الاب للاب وكذا ابن الابن وان سفل يقدم على ابن الاخ الشقيق

قوله وان الابن اولى من الاب اي على المشهور لانه اقوى العصبة بدليل انه احق بها في موالي موليها من الاب واولى بالصلاة عليها منه وان الاب يكون معه صاحب فرض وابن الابن وان سفل مثل الابن في ذلك

قوله والاب اولى من الاخ الشقيق او الاب لان الاخ يدلي بالاب والاب يجبه عن الميراث والحاجب اقوى من المحجوب والاخ الشقيق يقدم على الذي للاب كما في الميراث على المشهور ولا مدخل للذي للام هنا ولو اقتصر على قوله ومن قرب من العصبة فهو احق لكفى ومعنى احق على جهة الاولوية بدليل قوله وان زوجها البعيد كالعم مع وجود الاقرب الخاص كالاخ معنى ذلك التزويج وان كان لا يجوز الاقدام عليه ابتداء بشرط ان يزوجها بكفو ولم يكن الخاص مجبرا اما ان زوجها بغير كفو فانه يرده فان لم يرده رفعت ذلك الى الامام على المشهور وان زوجها مع وجود المجبر فسخ على المشهور اللخمي وهذا في ذات القدر واما الدنية فيمضي قولا واحدا وفهم من كلامه ان المتساويين احري في امضايه

قوله والوصي الذكر ان يزوج الطفل الذكر الذي في ولايته اي له جبره على التزويج كالاب بهرام الاخلاف في جبر الاب الولد الصغير وهو مقيد بما اذا كان فيه غبطة كنكاحه من المراة الموسرة والوصي كالاب على مذهب المدونة وقيدنا الوصي بالذكر لان المراة اذا كانت وصية فانها لا تعقد على ظاهر المدونة بل توكل غيرها من الرجال وسواء كان وليها او غيره على المشهور وعن ابن حبيب لها ان تعقد نكاح الذكر وهو ظاهر قول الشيخ بعد ولا تعقد امراة نكاح امراة ولا يزوج الوصي الصغيرة الا ان يامره الاب بانكاحها عبد الوهاب هذا اذا عين الاب الزوج

Copyright © Library